يبرر انتزاع القانون الى يدهم ، فتصبح هذه القوى الانعزالية امتدادا لبعض اجهزة الدولة ومؤسساتها او ادوات تنفيذ غير مباشرة لأهداف هذه القوى ، وحتى لا نظلم الحكومات المتعاقبة فان التوجه كان الى استضعاف المؤسسة الحكومية — او الوزارية — وافقاد التوازن داخل السلطة التنفيذية ، بغية تمرير العديد من التجاوزات الخارجة عن الشرعية ، مثل التدريبات التي كانت تؤمنها بعض مؤسسات الدولة للقوى غير النظامية . اكثر من ذلك فلقد وجدنا كيف انه اثناء العام الماضي تصرفت الكتائب والقوى الانعزالية وكأنها هي ، وحدها ، القيمة على « سيادة » لبنان وتعمدت أن توحي بأنها هي وحدها حريصة على سمعة ودور المؤسسة العسكرية اللبنانية . ولقد أجازت القيادة العسكرية آنذاك من خلال سلوكها ان يشيع مثل هذا الانطباع ومثل هذه الصورة ، فتكونت عند قسم هام من الراي العام قناعة بأن المؤسسة العسكرية ليست المؤسسة الحكم بمقدار ما هي فريق . من هنا ساد راي عند معظم اللبنانيين بأن قيادة الجيش آنذاك كانت اكثر تسيسا مما يجب ، مما جعل المطالبة بتغيير هذه القيادة مطلبا وطنيا ملحا ، حرصا على وظائفية الجيش وتحريرا له من التسيس . بمعنى آخر صار المطلب الوطني بجعل الجيش اداة للدولة بمعناها الاشمل ، وليس جهازا « للدولة » بالمعنى الاضيق المتداول .

هكذا يتبين لنا ان الصراع الذي كان قائما في لبنان طيلة العام الماضي كان منصبا في استباق المحاولات المتكررة لحصر السلطة والاستئثار بها من قبل الرئاسة الاولى وتفرعاتها واعادة موازين القوى الى مختلف مؤسسات الدولة والمواطنين بغية ردع السلطة التنفيذية من الطغيان الكامل على أوجه الحياة العامة ، وترسيخ المعادلات الديمقراطية النسبية ، تمهيدا لجعل المؤسسات تستجيب للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الساحة اللبنانية .

ولقد وجدنا كيف ان عملية تعطيل المؤسسات أصبحت نمطا عاديا ، وان عملية اخراج القوى الفاعلة من امتثالها للمؤسسات القائمة — بكل ما فيها من عجز — حققت اهدافها من حيث انتشر التسيب والفوضى والخروج عن القوانين والمشروعية . ولعل ما شاهدناه من تعطيل لمؤسسة رئاسة الحكومة وللهيئة التشريعية (مجلس النواب) وغيرها من المؤسسات الضابطة للحياة العامة ، هو الذي فرخ دويلات قائمة بذاتها تجهز من أجل ضرب الاتفاقيات المعقودة بين المقاومة الفلسطينية والدولة ، وضرب الحركات الوطنية والجماهيرية . كان لا بد لمثل هذه السياسة المستضعفة للمؤسسات والقائمة على تشجيع التسيب ان ترتكز على شحن لاعقلاني للعوامل الانقسامية من طائفية واقليمية وعشائرية ، بغية اقفال فرص التلاحم ووضع الحوار على أسس الردع المتبادل بدلا من التمحور الوطني الصلب .

وقد كان من ابرز أوجه هذا التيار الساعي الى تعطيل المؤسسات قيام الحكومة العسكرية التي أتاحت للقوى الوطنية والديمقراطية فرصة تجاوز تناقضاتها الذاتية ، واستعادة مبادرتها في استرجاع موازين القوى واحباط مؤامرة الاستئثار بالسلطة ، وما انطوى هذا الاستئثار عليه من ابتزاز حقيقي من خلال طرح خيار التقسيم كاحتمال وارد جديا لأول مرة في تاريخ لبنان المعاصر . وبرغم عناد التيار السلطوي الانعزالي في جعل ولادة الحكومة المدنية قاسية ومتعبة ودامية ، فقد كان هناك ما يشابه القرار الشعبي بضرورة ارجاع الثقة بالصيغة التعددية حتى يكون هناك ردع للسلطة التنفيذية ، من خلال السلطة التنفيذية ، مما يقوض الاستئثار ويفسح المجال أمام عودة التوازن الى الممارسات الديمقراطية النسبية . وما ان تشكلت هذه الحكومة المدنية حتى عاودت القوى الانعزالية الكرة لتقليص نفوذها وتبهيت مصداقيتها حتى تعود للسلطة المستأثرة